**المحاضرة 04**

**نظريات الأمن الدولي (تابع)**

**01/ التحليل الأمني الشامل للأمن الدولي**

يعد المفكر **باري بوزان** Barry Buzan من أكبر المختصين في الدراسات الأمنية ، فقد أحدثت أفكاره نقلة نوعية في مفهوم الأمن، وشكلت محطة توضيحية وتصحيحية للعديد من النقاط المفاهيمية المشوبة بالغموض والنقص أو التناقض، فالأمن عنده لا يقتصر على أمن الدولة أو السلطة فحسب، أو أنه ينحصر في التهديدات الخارجية ذات الطابع العسكري، بل هو أشمل من ذلك ليتضمن العديد من القضايا الجوهرية المتعلقة بالفرد والمجتمع والدولة والنظام الدولي على حد سواء، وذلك رغم اقراره بأن أمن كل من الفرد والنظام الدولي يبقى مرتبطا بأمن الدولة باعتبارها الوحدة المرجعية الرئيسية، كما أن الأمن معقد في سُبل تحقيقه والحفـــــاظ عليه اعتبـــارا الى أنه قيمة نسبية، فمن غير الممكن أيضا تحقيق الأمن بصفة مطلقة كما يعتقد البعض، ولا يمكن أيضـــا تحديد طبيعة وحجـــــم التهديدات بدقة، فلا تــــوجد أدوات نظرية أو عملية لقياس درجة التهديدات قياساً دقيقاً، كما هو معروف في العلوم التجريبية، وبالتالي تبقى عملية توصيف حجم التهديدات تقريبية.

ويحدد **بوزان** خمسة أبعاد للأمن لا يمكن فصلها عن بعضها فهي مرتبطة ارتباطا قوياً، وكل خلل أو تهديد يمس أحد هذه الأبعاد يكون له تأثير مباشر على الأبعاد الأخرى بالضرورة وهي:

**01/ البعد العسـكري**: القدرات الدفاعية ومدركات نوايا الدول الأخرى ومستويات تفاعل أطراف الهجوم المسلح.

**02/ البعد السياسي**: مستوى الاستقرار التنظيمي للدول ومصدر شرعية المنظومات الحكومية والايديولوجية.

**03/ البعد الاقتصـادي**: توفر الموارد المالية وضمان الأسواق للحفاظ على القوة الاقتصادية للدولة ورفاهية مواطنيها.

**04/ البعد الاجتماعي**: قدرة المجتمع على حماية خصوصياته الثقافية واللغوية والدينية والهوية الوطنية من مختلف التهديدات، والقدرة في نفس الوقت على توفير شروط موضوعية لتطويرها وتكيفها مع أنماط هوية المجتمعات وثقافاتها.

**05/ البعد البيئي**: القدرة على المحافظة على المحيط الحيوي ضد كل ما يعيق النشاط الانساني.

فهذا التحليل الذي قدمه **بوزان** Buzan يوسم بأنه الأوسع والأشمل لمفهـــــوم الأمن الدولي، وذلك اعتبارا الى أنه أخذ منحى عمودي وأفقي في نفس الوقت، عمودياً كونه لم يهمل العناصر الأساسية والمحددات المرجعية للتحليل العلمي لمسألة الأمن الدولي، والتي تتمثل في الفرد والمجتمع والدولة والنظام الدولي مع اعتبار الدولة فاعل مركزي، وأفقياً كونه أخذ بتعدد المواضيع المتعلقة بالقضايا الأمنية في جوانبها الأساسية: العسكرية، الاقتصادية السياسية، الاجتماعية والايكولوجية. دون إغفال تركيز بوزان على أهمية قوة الدولة، والتي لا تتحقق من خلال القوّة المادية كما يرى **والتز** Waltz، وإنما اعتبارا الى مستوى استقرار مؤسساتها وقوة انسجام بنائها الاجتماعي والسياسي الداخلي.

ومن جهة أخرى لم يهمل **بوزان** أهمية البعد الاقليمي في الأمن، فهو يعطي أيضا قيمة مهمة لضرورة بناء نظام الأمني الاقليمي بالنسبة للدول، اعتبارا الى القيمة الوظيفية للأمن الوطني/القومي فيه، فمن غير الممكن عزل أمن الدولة عن الواقع الأمني للمجال الاقليمي الذي تنتمي اليه، فهو يعتبر الظاهرة الأمنية "**ظاهرة علائقية**" Relational Phenomenon، لأن المسألة الأمنية للدولة ليست فردانية أو معزولة عن محيطها الاقليمي وفق ما كان سائدا في المنظور التقليدي، بل على العكس هي مرتبطة به ارتباطا وثيقا وبإمكانية التأثير والتأثر بالتهديدات الأمنية المتواجدة فيه، فالمجال الاقليمي يعتبر مستوى مهم ترتبط فيه الفواعل الدولية، الى الحدّ الذي لا يمكن دونه النظر الى أمن أحداها دون الأخرى، ويلعب في ذلك المجال الجيو-سياسي والايديولوجي دورا أساسيا في ترسيم حدود هذا المجال، ويطلق عليه بوزان تسمية "المجمع الأمني الاقليمي" Regional Security Complex .

فحسب **بوزان** التهديدات العسكرية لم تعد المصدر الأساسي لغياب الأمن، وهي في نفس الوقت غير قادرة على تحييد هذه التهديدات المتعددة والمعقدة، فهي تشمل جوانب متداخلة سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية وحتى هوياتية. ومن هنا سمحت تحليلات باري بوزان بتوسيع مجال البحث في الدراسات الأمنية الى قطاعات جديدة، وادخال وحدات تحليل متعددة مثل : الفرد، الجماعة، المجتمع المحلي، الأمة، الاقليمي، والدولي، فقد قام بإدخال موضوعات مرجعية جديدة مع تعميقها .

**02/ المقاربة البنائية للأمن الدولي: (Constructivism)**

تعود الأصول الفكرية للبنائية الى القرن الثامن عشر، للفيلسوف الايطالي **جيامباتيستا فيكو** (Giambattista Vico)، أما ظهرورها في العلاقات الدولية فكان مع كتابات كل من **ألكسندر وندت** (Alixander Wendt) **ونيكولاس أونوف** (Nicolas Onuf) **وإمانويل آدلر** (Emanuel Adler)، في فترة نهاية الحرب الباردة، وذلك نتيجة فشل الواقعية واللبرالية في التنبؤ بسقوط الاتحاد السوفياتي وظهور الأحادية القطبية، وعلى عكس الواقعيين واللبراليين الذين يركزون على **العوامل المادية** في تحليلاتهم، فان البنائيون يركزون على **العوامل غير المادية،** كالأفكار والأبعاد المجتمعية والهوياتية أو ما يعرف **بالبنى المعيارية**.

طور أنصار هذا التيار الأمن في **مفهومه الاجتماعي**، حيث استندوا في ذلك الى مختلف التغيرات الجوهرية في النظام الدولي، خاصة ما تعلق بظاهرة العولمة وما ترتب عنها من تخطي للحدود السيادية للدولة في جميع المجالات على رأسها **الجانب الثقافي**، وما صاحبه من كثافة الهجرة في العالم وظهور الأقليات في الدول الأوربية خاصة الشرقية منها. ويعتبر **أولي وايفر Ole Waever** أحد أهم مفكري هذا الاتجاه، حيث يرى أن هذه التغيرات أدت الى **ضياع القيم الثقافية وفقدان نمط الحياة الذي تتمتع به المجتمعات**، فتحقيق الأمن المجتمعـــــي والهــــوياتي مرتبط بقدرة المجتمع على الحفاظ على سماته الأساسية في مواجهة ظروف التغيير الخارجية والتهديدات المحتملة أو الحقيقية، وهذا ما دفعه الى جعل **البعد المجتمعي موضوعاً مرجعيًا** وليس قطاع من القطاعات مثلما اعتبره **باري بوزان،** فالأمن المجتمعي حسبه هو المفهوم النظري الأكثر انسجاما وتوافقا لتحليل الرهانات الجديدة المرتبطة بهذه التغيرات، ومنه فان **الدراسات الأمنية** حسبه تحتاج الى تبني **فهم ثنائي**: (الثنائية الويفرية)

* **أمن الدولة المتعلق بالسيادة.**
* **أمن المجتمع المتعلق بالهوية.**

في هذا الاطار أكد أصحاب المدرسة الانجليزية (مدرسة كوبنهاغن) التي يعتبر **وايفر** أحد أهم روادها، أن العولمة المعاصرة أثرت بقوة على الهويات المجتمعية، حيث وجدت نفسها مهددة بمجموعة من العوامل، خاصة تدفق الهجرات والغزو القسـري للثقافات الأجنبية المختلفة. وبالتالي فان الدول مهددة في **أمنها المجتمعي والهوياتي** أكثر من أمنها العسكري، فيربطون هذه البنى المعيارية أو **البنية الاجتماعية** (الأبعاد المجتمعية الثقافية والهوياتية) بالمصالح والسلوكيات الدولية، فهي أساس تكوينها وتبلورها وتبنيها في شكل مواقف وأفعال، أي أنها المحدد الرئيسي لطبيعة مصالح الدولة وسلوكياتها تجاه باقي الفواعل في النظام الدولي، **فالهويات مرتبطة بالمصالح ومحددة للسلوكيات ومفسرة لها** حسب **بيتر كاتزنشتاين** Peter Katzenstein ، فلا يمكن فهم المصالح والسلوكيات دون فهم الهويات، كما أن المصالح تبقى الموجه لحركة الهويات (المصالح ليست ثابتة، الهويات ليست ثابتة أيضا). **فالمصالح والهويات تتفاعل عبر عمليات اجتماعية**، ومنه كيفية تأثير الهويات (الثقافة، القيم، الأفكار) في سياسات الدول كسياسات الأمن القومي، وبالتالي فهي تركز على دراسة **كيفية نشوء الأفكار والهويات وكيفية ادراك المجموعات المختلفة لهوياتها ومصالحها** (نظرة تاذاتانية للواقع **Intersubjective**)، وكيفية تفاعلــها مع بعضها لتشكل الطريقة التي تنظر بها الدول لمختلف المـواقف وتستجيب لها.

**الهوية المجتمعية = البنية الاجتماعية**

**البنية الاجتماعية: هوية ثقافية**/ ثقافة – قيم ومعايير – معارف مشتركة – ايديولوجية – لغة – عقائد –

أفكار...الخ. --- تتفاعل عبر عمليات اجتماعية مع **المصالح المادية.**

**هوية مؤسساتية**/ عدالة – مساواة - مواطنة (انتخاب ، ترشح، اضراب...) - حقوق مدنية

(عمل، سكن...) – واجبات ومسؤولية (دفع الضرائب، احترام القوانين ..) الخ.

وهي في الأخير تولد أهداف رئيسية **كالأمن** والتنمية الاقتصادية ... يصفها John Searle **بالحقائق الاجتماعية**

**الحقائق الاجتماعية / يعتقد الناس بوجودها ويتفاعلون على أساسها (فتصبح جزء من حياتهم وواقعهم)**

الحقائق الاجتماعية والهوية المجتمعية تحدد **سلوك الدولة** تجاه باقي الفواعل الدولية لحماية هذه الهوية. هذه الهوية **يعاد تشكيلها من جديد** بناء على تغير الأفكار والقيم وتطور المصالح المادية المرتبطة بها. فالحقائق الاجتماعية موجودة لأن الناس يعتقدون بوجودها، وهذا ما يبرر فوضوية النظام الدولي، فهو تصور لدى هؤلاء الناس يمكن تغييره بتغيير نظرتهم الى العالم أي بتغيير أفكارهم ومفاهيمهم ونظرتهم الى أنفسهم ثم الى العالم.

فالبنائية كمنظور اجتماعي تنطلق من افتراضات أنطولوجية مثالية، اعتبارا الى اعتقادها أن الحقيقة الاجتماعية تعكس العلاقات الدولية، وأنها تصاغ ويعاد تشكيلها عبر الأفعال الجماعية والتفاعلات الانسانية، أي أنها علاقات مبنية اجتماعيا، مع العلم أن البنائية لم تؤسس بعد كمنظار حقيقي، فهي لا تعدو أن تكون حسب **ألكس ماكليود** Alex Macleod إلا أسلوب أو مقاربة ذات مدى تنظيري. ومن هذا المنطلق يعترف البنائيون أنفسهم بأن البنائية ليست مهيمنة، ويبقى الأمن العسكري شكل مهيمن واقعيا في الدراسات الأمنية حسبهم، لكنهم يؤكدون أن تطور السياسة العالمية يأتي في صالح توسيع ميدان الأمن، ومنه الحاجة لفهم المسائل غير العسكرية والفواعل غير الدولانية، وتثبيت أن المقاربات بعد الوضعية تعرض تحديات مقلقة وأكثر عمقا لميدان دراسات الأمن الوطني ونظرية العلاقات الدولية.

ويرى أنصار البنائية أن للبنية أربع خصائص:

01/ **حقيقة تاريخية واقعية** (مرتبطة بتاريخ المجتمع وواقعه – تتطور وتتغير ولكن لا تنسلخ).

02/ **اجتماعية** (ذات طبيعة اجتماعية – مرتبطة بالمجتمع)

03/ **تاذاتانية** Intersubjective .(مرتبطة بكيفية نشوء الأفكار والهويات وادراك المجموعات لهوياتها ومصالحها).

04/ **عملية أو مسار** ( غير ثابتة - متطورة ومتغيرة).

وفي هذا الصدد يرجع **ألكسندر وندت** Alixander Wendt منطق الفوضى الدولية السائد الى طبيعة البنية السائدة والممارسات المرتبطة بها (الهويات والمصالح)، فالدول هي التي تصنع الفوضى وتتحرك في اطارها لتصقل هوياتها ومنه مصالحها، ويرى بأن البنية التي تنتج سلوكياتنا تتكون من:

* المعارف الجماعية المشتركة الناتجة عن التفاعل بين الفواعل الاجتماعية.
* المصادر المادية المؤثرة في سلوك الفاعلين.
* ممارسات هؤلاء الفاعلين.

أما مضمون القوة عند البنائيين فهو يختلف تماما على ما هو عليه بالنسبة للواقعيين، فهي تحمل عوامل ثقافية الى جانب العوامل المادية:

**القوة = عوامل ثقافية + مادية ........ قوة الهوية / علاقتها بالمصلحة**

**خصائص القوة : - غير مادية – غير ثابتة – غير متشابهة**

ورغم أن **باري بوزان** هو أول من أدخل مفهـــوم الأمن الاجتمـاعي في الدراسات الأمنية ، غير أن أنصار مدرسة كوبنهاغن خاصة **وايفر** Waever، هم الذين طوروا هذا المفهوم واعتمدوه **مرجعية جديدة للأمن**، وذلك لأن العديد من التهديدات الجديدة في النظام الدولي الحالي **تهدد أمن المجتمع أكثر مما تهدد أمن الدولة**، فالمجتمعات أصبحت مهددة في هوياتها في ظل انتشار الظواهر العابرة للحدود، كالاستيراد والواسع للبضائع الثقافية الأجنبية وزيادة تدفقات الهجرة، ويرى **وايفر** في هذا الاطار أن تصاعد الخوف المرتبط بانعدام الأمن في عالم اليوم، هو مرتبط بالسلوكيات غير المدنية، بالآخر ، بالهجرة، بضياع القيم الثقافية، ومن الأمثلة على ذلك الاعتداءات العرقية على الأجانب في أوربا، والتطهير العرقي في يوغسلافيا سابقا، وعليه فان **الأمن الاجتماعي مرادف للبقاء الهوياتي**. فادراك التهديدات الأمنية المجتمعية أو مدى خطورة التهديد المحتمل ضد القيم الاجتماعية والثقافية والهوياتية، يكون بناءً على ارتفاع درجة احساس الجماعة أو أفراد المجتمع، بأن هويتها أصبحت مهددة في بقائها وتماسكها بفعل عوامل خارجية مرتبطة بالآخر، ويكون هذا المجتمع آمنا عندما تكون له القدرة في الحفاظ على خصائصه الاجتماعية والثقافية في وجه هذه التهديدات، مع تكيفه الايجابي أو التطوري مع البيئة الدولية المحيطة.

فالبنائية تقوم بالربــــط بين ادراكات الفاعلين والواقع، فهو **ليس وحدة مادية موضوعية خارج الوعي الانساني**، بقدر ما هو بناء مكون من أفكار وقيم اجتماعية غير مادية، فالأمن في النهاية حسبهم ليس **واقعاً موضوعياً** ولكنه **بناء اجتماعي**، **فالنظام الدولي هو نتاج فكر واحساس الانسان بوجوده**، فهو بناء فكري أو نظام للقيم والمعايير ، وتغيير هذه الأفكار والبنى سيغير بالتأكيد شكل النظام الدولي. فأنصار هذا التيّار قاموا بتغيير الموضوع المرجعي أو وحدة التحليل من الدولة الى **المجـــــــتمع**، ومن حماية أمن الدولة ضد التهديدات العسكرية تقليديا، الى حماية الأمن الاجتماعي والهوية الاجتماعية من التهديدات الذاتية وليس الموضوعية.

**03/ المقاربة النقدية للأمن الدولي :**

ينطلق أنصار المقاربة النقدية من الانتقاد الشديد للاتجاهات التي تعتمد على الدولة كوحدة أساسية للتحليل في الدراسات الأمنية، ويعتقدون أن عدم القدرة على إيجاد حلول ناجعة لمشاكل الأمـــــــن في النظام الدولي، يرجع بالأساس الى **الخطأ في تحديد مرجعية تحليل العلاقات الدولية** (مشكلة أنطولوجية)، فمعظـم الجهود والمحاولات التنظيرية ترتكز على المرجعية الدولانية، غير أن تحقيق أمن الدولة لا يترتب عنه تحقيق أمن الأفراد دائما، في حين أن تحقيق أمن الفرد يتضمن أمن الدولة بالضرورة، فقد يعيش الأفراد حالة اللا-أمن الناتجة عن الأمراض والفقر داخل دولة آمنة من الاعتداءات الخارجية بمختلف أشكالها، في حين أن الدولة لا يمكن أن تكون غير آمنة اذا كان كل أفرادها يشعرون بالأمن، فدور الدولة هو تحقيق أمن الأفراد وهذا سبب وجودها الأول، فتكون الدولة آمنة عندما تحقق أمن أفرادها بالمفهوم الواسع للأمن. كما أن الدولة قد تكون في بعض الأحيان مصدر من مصادر تهديد أمن الأفراد في حدّ ذاتها، مثلما هو شائع في العديد من النظم الشمولية، التي تتبنى سياسات القمع والاضطهاد السياسي كوسائل لحماية السلطة، ومنه ضرورة مراجعة وحدة أو مرجعية التحليل في الدراسات الأمنية.

وبالتالي فهم ينطلقون من النقد الشديد لشكل النظام الدولي القائم، خاصة ما تعلق بسمات الفوضى والغش وانعدام الثقة، وكذا التركيز على الدولة كوحدة مرجعية للتحليل أي البحث عن أمن الدولة في بيئة صراع وفوضى في النظام الدولي، والنقد بالأساس موجه للمجتمع وللأفكار السائدة فيه وللأيديولوجية الاجتماعية التي تتسبب في التفاوت والطبقية واللا مساواة ، فالنظام الدولي هو انعكاس لصورة هذا المجتمع الذي تسيطر عليه **وتوجهه الأفكار والايديولوجيات السلبية**، فهذه المقاربة تهدف الى تحرير المجتمع وتغيير شكل النظام الدولي على أسس المساواة والعدالة والتحرر الانساني.

ومن أهم رواد هذه المقـاربة **ماكس هوركهايمر** (Max Horkheimer) **وروبرت كوكس** (Robert Cox) و **تيودور أدورنو** (Theodor Adorno) و**يورغن هابرماس** (Jurgen Habermas) **ومارك هوفمان** (Mark Hoffman) وغيرهم، حيث يطالبون بضـــــرورة تبني مرجعية جديدة وهي **الفـرد – أمن الانسان** ويدعون الى التحرر الانساني والتخلي عن المرجعية التقليدية أي **الدولة**، فالفرد كمرجعية جديدة هو مركز أو محور تفاعل السياسة الدولية والعلاقات الكونية، ويجب عدم معالجة قضايا أمن الدولة على حساب أمن الفرد، أيضا التركيز على الموضوعات التي لها علاقة بأمن الفرد أينما وجد في أي منطقة في العالم. فمعظم التهديدات الجديدة في العقود الأخيرة أصبحت تمس أمن الانسان في حياته اليومية أكثر مما تمس الدول والسياسة الدولية، فمن بين هذه الموضوعات حاليا مشاكل انتشار الفقر، نقص الغذاء، تلوث المياه، التلوث البيئي والاحتباس الحراري، تدني الخدمات الصحية، انتشار الأمراض والأوبئة، تدني مستوى التعليم، انتشار المخدرات، التصحر، التطرف والارهاب، الهجرة غير الشرعية، تجارة البشر والأسلحة، الابادة الجماعية، العنف الأسري، ندرة الموارد، الركود الاقتصادي، الاضطهاد السياسي وغيرها، ويجب التأكيد في هذا الاطار على ترابط مكونات الأمن الانساني، فتحقيق الأمن في الجانب الاجتماعي مرتبط بتحقيق الأمن الاقتصادي والسياسي والبيئي وغيرها من الجوانب الأخرى والعكس صحيح، فيتوقف تحقيق كل منها عن الآخر، وقد لعب التقريرين الانسانيين الصادرين عن الأمم المتحدة الصادرين سنتي 1994 و 1999 دورا كبيرا في انتشار أفكار الأمن الانساني عالميا.

وبذلك يكون التباين مع النماذج النظرية التقليدية **تباينا جوهريا ومنهجيا عميقا**، فبعض مفكري النقدية على رأسهم **روبرت كوكس** Robert Cox ينتقدون هذه النظريات التقليدية كونها تركز على الوصف دون الفهم والشرح، وينتقدون أيضا المقاربات التأويلية التي تركز على الفهم دون تقديم النقد لحدود الفهم، ومنه فهم يحاولون تجاوز هذا النقص من خلال تقديم تحليل لفهم المــركب الاجتماعي/السياسي/التاريخي، وفهم كل الظواهر المرتبطة بها، فهي تشكل قطيعة معرفية في الدراسات الأمنية.

فالوحدة التحليلية الرئيسية بالنسبة لهذه المقاربة في تحليل العلاقات الدولية، هي أمن الانسان أو التحرر الانساني Emancipation Human، وبالتالي فان هدف هذه المقـاربة هو تحقيق أمن الفرد ضد مختلف التهديدات دون الاعتبار الى أنها تهديدات على المستوى المحلي أو الاقليمي أو حتى على المستوى العالمي، ويتحقق التحرر الانساني –تحرر الأفراد والجماعات– بتجاوز مختلف القيود والكوابح الفيزيائية والاقتصادية والسياسية التي تُعيقهم عن اختيار ما يريدونه . فمسألة التحرر والانعتاق عند **كين بوث** (Ken Booth) هي أساس ومركز النظرية النقدية للأمن العالمي، فجوهره الحرية من كل القيود التي تعيق الأفراد والشعوب من تحقيق خياراتهم. فالإنسان هو موضوع وهدف الأمن وليس الدولة.

ان مختلف التهديدات ضد أمن الشعـــوب والأمم في عالم اليـــوم، ليس مصدرها القوات العسكرية للدول، وانما هي مرتبطة بعناصر أخرى كالركود الاقتصادي والاضطهاد السياسي، وندرة المــوارد والتنافس العرقي وتدمير الطبيعة، والارهــاب ومختلف الجرائم والأمراض، ومن هنا يركز أصحاب المقاربة النقدية على أن الفرد والمجتمع هما الوحدتين الأساسيتين لتحليل الأمن وكذا المرجع الوحيد للدراسات الأمنية وليس الدولة، التي في بعض الأحيان تقف عائقا أمام أمن الأفراد من خلال السياسات التي تتبعها. فقد انتشرت في العديد من الدول الافريقية والآسيوية وحتى أوربا الشرقية العديد من الظواهر الخطيرة، كأنواع مستحدثة من التهديدات التي تتميز بالتعقيد الشديد، من أبرزها الصراعات المسلحة ذات الطابع القبلي والأهلي والديني والسياسي داخل الدولة، وعمليات التصفية العرقية ومشاكل سوء التغذية وانتشار الأمراض المُعديّة، والارهاب وتجارة المخدرات والأسلحة وتخريب المجال الحيوي البيئي وغيرها، وهنا تعجـز الدول على وضع حلول لهذه المشاكل الأمنية منفردة، فهي تتجاوز قدراتها بعد أن أصبحت تتخطي الحدود السيادية التقليدية لها، أو كما يصفها **دانيال بيل** Daniel Bell بأن التهديدات بعد الحرب الباردة أصبحت مشكلات أكبر من الدولة، وهو ما يؤكد من جهة ثانية ترابط أمن الشعوب في الدول الغنية والفقيرة على حد سواء. ومنه لم تعد الحرب هي الهاجس الأمني الكبير للعديد من سكان المعمورة، بقدر ما تخيفه المشاكل اليومية المتعلقة بالجـــوانب الاقتصادية، كندرة الموارد والسلع الضرورية، والاجتماعية كالفقر والبطالة والصراع، والصحية كالأمراض والأوبئة ونقص الرعاية الصحية، والبيئية كتلوث المياه والهواء ونقص الغطاء النباتي وغيرها.

إن طبيعة التهديدات هي التي تحدد طبيعة الوسائل وآليات المعالجة، ففي حين كانت التهديدات التقليدية ذات الطابع العسكري تتطلب معالجتها تدخل الدولة بالوسائل العسكرية، ويكون التدخل قبليا من خلال زيادة القدرات لردع العدوان أو بعدية بالدفاع والتصدي للقوات المعتدية، فان التهديدات المتنوعة التي نحن بصددها من غير المجدي حلها بواسطة القوة المسلحة، فهي تتطلب تدخلا قبليًّا من خلال وسائل متنوعة في مجالات مختلفة، فهذه الوسائل مرتبطة بالحياة اليومية للإنسان، كالتنمية الاقتصادية والتنمية السياسية والتنمية الاجتماعية وغيرها من توفير شروط الحياة الكريمة، التي تجعل الانسان متحررا من الخوف والحاجة معاً حاضرا ومستقبلا.